على هامش مؤتمر نيودلهي لحركة عدم الانحياز

المطلوب اسهام في وضع السياسات العالمية وليس التفرج عليها

لم تواجه حركة عدم الانحياز ، في أي وقت مضى من تأريخها ، مركباً هائلاً من المشاكل والتحديات كما تواجه اليوم . ففي ظل المناخ الدولي الراهن المعقد والمتشابك ، يشهد العالم مواجهة بين القوى العظمى بشكل متعاظم وخطير ، مع تراجع روح سياسة الانفراج ، وتزايد مخاطر النهج السياسي للادارة الأميركية القائم على العدوان وتشجيع الحروب ونشر القواعد العسكرية التي شكلت انتهاكاً فاضحاً لاتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

بعد اثنين وعشرين عاماً على انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول ، أصبحت تلك الحركة أكبر تجمع دولي يلي هيئة الامم المتحدة ، فهي تؤلف ثلثي أعضاء الهيئة تقريباً . وأصبح الانتماء إلى عضويتها أمراً ضرورياً لكل دولة أو حركة تحرر وطني تحاول أن تؤكد حرصها على انتهاج سياسة استقلالية تحررية غير مرتبطة بالاحلاف العدوانية الامبريالية . وبمعنى آخر ، فأن شرط الاستقلالية هو بند أساسي مدرج على «لائحة الانتساب» التي تحدد مواصفات العضوية .

إن النهج الذي طبع بلدان حركة عدم الانحياز بطابعه على مدى العقدين المنصرمين ، كان تكريس الخط السياسي المتميز ، كنظام مركزي حكم سلوكها ، وكتعبير لا بد منه عن الحاجات الضرورية للشعوب الطامحة إلى التحرر والاستقلال .

فتحت أية ظروف نشأت وتبلورت كتلة عدم الانحياز وبرزت إلى الوجود كقوة سياسية مؤثرة في السياسات العالمية ؟

لقد جاء ميلاد الحركة في وقت كان فيه المسرح العالمي يشهد حدوث تغيرات كبيرة في خرائطه السياسية والجغرافية . ففي الوقت الذي وضعت الحرب العالمية الثانية الأساس المادي للتطور اللاحق في الاوضاع العالمية ، تمخضت نتائج حاسمة أفرزها منطق الصراع المتجدد ذاته ، فقد تحطمت الدولة النازية وحطم جيشها واحتلت أراضيها ، كما تناقص بشكل دور كل من الاستعمارين التقليديين البريطاني والفرنسي . ومهدت إلى صعود الولايات المتحدة لتصبح قوة مهيمنة بلامنازع على البلدان الرأسمالية الأخرى .

وفي مقابل ذلك كانت الشعوب التي عانت من الهيمنة الاستعمارية زمناً طويلاً ، تشق طريقها نحو الاستقلال . ففي ظروف مؤاتية تم انفصال بعض البلدان عن النظام الرأسمالي العالمي ، حيث كانت البروليتاريا طليعة حركة النضال التحرري الوطني (الصين ، فيتنام وكوريا . . .) ، كما انتعشت حركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة الاخرى ، وقامت ثورات وطنية استهدفت انتزاع حقها في الاستقلال والتحرر من ربقة الاستعمار التقليدي . اضافة إلى هذا وذاك ، فقد ساعدت الحرب الباردة التي امتدت طيلة عقدي الخمسينات والستينات على ابراز الوجه المميز للحركة . وفي ظل هذه المتغيرات على الساحة الدولية تبلورت الحركة كأطار للقاء القوى الوطنية التحررية ، وكرست كقوة نضالية لكل القوى والحركات التي تعتمد في حركتها السياسية على معاداة السيطرة الامبريالية والاستغلال الاقتصادي لشعوبها .

إن اضطلاع الحركة بهذا الدور التقدمي على الصعيد الدولي لم يكن بأي حال يرضي الامبريالية الاميركية ، خاصة بعد أن انتقلت إلى موقع التصادم المباشر مع الحركات التحررية الوطنية الصاعدة . فلقد بدأ أن الخطوات الايجابية التي تم اتخاذها باتجاه تحسين الظروف العامة لتلك البلدان ، واضحاً للعيان بشكل جلي ، وبصفة خاصة حين انعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي بدأ أعماله في كانون أول (ديسمبر) عام ١٩٧٥ في باريس ، (أطلق عليه تسمية حوار الشمال ـ الجنوب) ، وحين فتحت هيئة الامم المتحدة أبوابها لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وحين تم تحرير غالبية البلدان الافريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية البرتغالية ، فإن جميع تلك الاحداث المهمة جاء بمثابة ذروة النضال المشترك لتلك البلدان من أجل التحرر الاقتصادي والمساواة الاجتماعية .

إلا أنه ومنذ المؤتمر الخامس الذي انعقد في كولومبو عام ١٩٧٦ ، شهدت هذه البلدان تطورات عديدة جسّدت تراجعاً فعلياً عن الاتجاهات التقدمية السابقة . فقد أغلق ملف حوار الشمال الجنوب دون أن يسفر عن نتائج ملموسة على صعيد التغيرات المنتظرة الداعية إلى قيام نظام اقتصادي عالمي جديد ، كما تعرض تضامن منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) لاهتزازات عنيفة في اجتماع فيينا العام الماضي ، وما رسخ الاعتقاد أكثر من أي وقت آخر ، بأنها سوف تتجه إلى حتفها ، حرب الاسعار التي بدأت بين البلدان الاعضاء . وبالمثل عدد قليل من البلدان الخليجية المنتجة للنفط ؛ فان الطموح الاقتصادية لغالبية بلدان (أوبيك) تدهورت على نحو مطرد ، إذ توقفت بصورة كلية أو جزئية مشاريع التنمية الاقتصادية الطموحة التي اختطتها كبديل عن الايراد النفطي ، من أجل حفز القطاعات الاقتصادية الحيوية الأخرى والنهوض في عملية التقدم الاجتماعي والاقتصادي . أضف إلى ذلك حالة المعاناة الشديدة التي تعيشها القارةالافريقية ، جراء النزاعات فيما بين بلدانها ، مروراً بالحرب الاهلية في تشاد ، وتدخلات قوات نظام جنوب افريقيا مرات متكررة في أراضي انغولا وبوتسوانا وليسوتو ، وأعمال العنف والارهاب وانتهاءً بالدور الذي اتخذته السلطات النيجرية بطرد حوالي (٣) ملايين افريقي من أراضيها .

وفي منطقة الشرق الاوسط ، قامت «اسرائيل» بشن حملة

ازدياد التغلغل الصهيوني في امريكا اللاتينية

أكدت مجلة «ريبيوتة» الفنزويلية أن تل أبيب أصبحت معيناً نشيطاً للانظمة الديكتاتورية في أمريكا اللاتينية عن طريق امدادها بالاسلحة لمقاومة شعوب تلك البلدان التي تخوض نضالاً متعاظماً من أجل تحررها الوطني والاجتماعي .

وأوضحت المجلة أن تغلغل الصهاينة في أمريكا اللاتينية يتيح لهم بيع كميات كبيرة من الاسلحة ، حيث يبيعون أسلحة بقيمة ١,٥ مليار دولار سنوياً . ويخططون لزيادة قيمة مبيعاتهم من الاسلحة إلى العظم الديكتاتورية في أمريكا اللاتينية إلى ٢,٥ مليار دولار خلال السنوات القادمة .

وتأتي في مقدمة هذه الانظمة كل من هندراوس والسلفادور وغواتيمالا وشيلي التي لا تكتفي بقمع شعوبها وانما تخطط وتحضر للعدوان ضد دول أمريكا الوسطى وحوض الكريبي المستقلة عن واشنطن .

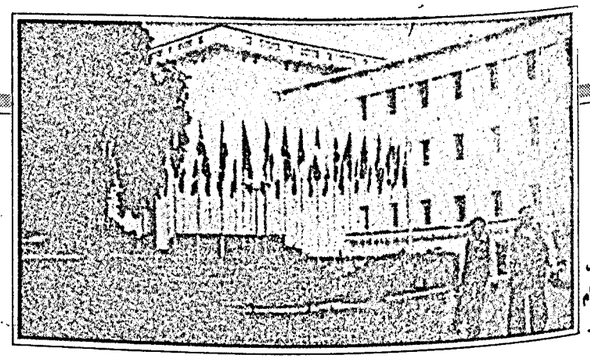

اعلام الدول المشاركة امام مقر المؤتمر

ابادة للشعبين الفلسطيني واللبناني على الأراضي اللبنانية ، وقمعت بوحشية الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، واستمرت الحرب العراقية ـ الايرانية بكل ما تحمله من الآم مفجعة للشعبين العراقي والايراني .

كما أن الصورة قاتمة في بلدان أمريكا اللاتينية ، بدءاً من عمليات المحاصرة للنظام التقدمي في نيكاراغوا والعمليات المضادة للثورة في السلفادور والهندوراس وغواتيمالا ، وصولاً إلى الديون الفلكية التي تمسك بخناق اقتصادات المكسيك والبرازيل .

والاخطر في الامور جميعها أن التوقعات الاقتصادية لهذه البلدان ليست مشرقة . فالعجز في موازين المدفوعات والديون المتفاقمة إزاء المصارف الدولية والبلدان الرأسمالية المتطورة ، اضافة إلى التضخم ، واختلال التوازنات الاجتماعية والانفجار السكاني في المدن ، كلها سمات مشتركة لهذه البلدان .

إزاء ذلك ، ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الحركة الآن وفي المستقبل في السياسات العالمية وفي حل المشاكل والتحديات الاقليمية والدولية التي تواجهها ؟

لقد قامت حركة عدم الانحياز أساساً لوضع حد للتوترات التي تسود العالم من جراء نزوع الولايات المتحدة الى الهيمنة ، بقصد اعادة الشعوب المتحررة إلى سابق عهدها وحرمانها من ثمار نضالها الشاق والطويل ، واقصائها عن مسرح السياسة العالمية .

فلابد إذن من التصدي الحازم لهذا النهج كبند أساسي على جدول أعمال المؤتمر المقبل الذي سينعقد في نيودلهي مطلع الشهر الحالي .

● فأولاً ـ ينبغي التصدي الجاد «للحملة الصليبية» التي تشنها الولايات المتحدة والتي من شأنها الحط من اهمية البلدان المنضوية تحت لواء الحركة ونسف وحدتها عن طريق استخدام جميع اشكال النشاط التخريبي والضغط الاقتصادي واثارة المزاعم حول اسطورة «الخطر السوفياتي» على هذه الدول .

● ثانياً ـ ينبغي فضح الاتجاهات السائدة في العلاقات الدولية ، خصوصاً تلك التي تعمل على تصعيد التوتر ، بغية وضع اهم المصادر الأولية من خامات وطاقة تحت اشرافها ، ومد نشاطات الاحتكارات بأساليب القوة أو التهديد باستخدامها . لذلك لم يكن أمراً مستغرباً أن تقوم الولايات المتحدة بأعلان منطقة الخليج العربي والبحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي «مجالا حيوياً» لمصالحها . بل وتسعى لضمان سيطرتها على هذه المواقع الاستراتيجية عبر مواصلة ضغوطها الاقتصادية والسياسية والعسكرية المباشرة للحصول على قواعد عسكرية وتسهيلات حربية في اراضي العديد من بلدان اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية بما فيها بلدان منضوية تحت لواء كتلة عدم الانحياز ، فقد سمح للقوات العسكرية الاميركية مثلاً باستخدام خمس قواعد جوية في مصر ، وثلاث قواعد جوية في سلطنة عمان ، وقاعدة جوية بحرية في الصومال ، ومطار وميناء في البحرين ، اضافة الى قواعد في تركيا والفلبين وجزر برمودا وجزيرة دييغو غارسيا . لذلك فأن مثل هذه البلدان التي فتحت اراضيها لقوات امبركية يجب العمل على عزلها عن الكتلة والتشهير بها .

● ثالثاً ـ بما ان الحركة تضم بين جنباتها بلداناً ذات انظمة اقتصادية واجتماعية متباينة ، من جمهوريات اشتراكية وحتى انظمة ملكية ، فان مصاعب موضوعية نشأت جراء قيام الولايات المتحدة بمحاولات حرف الحركة عن اهدافها واتجاهاتها الثابتة والمعلنة ، بغية اضعافها وشل قدرتها على الاضطلاع بالمسؤوليات الجمة الملقاة على عاتقها ، فانتعشت نظريات تدعو الى النظرة المتساوية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وتحويل الحركة الى «قوة ثالثة» وسواها من الاتجاهات التي تتناقض بشكل صارخ مع المبادىء الاساسية لحركة عدم الانحياز ونصوص مواثيقها وروحها .

● رابعاً ـ ينبغي توحيد الجهود الاقتصادية من اجل الدفع بايجاد نظام نقدي دولي جديد . فالواقع الحالي يقول ان البلدان النامية دفعت الى البلدان الغربية الرأسمالية المتطورة ١٠٨,٧ مليارات دولار كفوائد على ديونها التي بلغت مع بداية عام ١٩٨٢ حوالي ٥٢٥ مليار دولار . الا ان هذا المجال ليس المجال الوحيد الذي تتضح فيه تبعية البلدان النامية اقتصاديا للبلدان الصناعية المتطورة . فقد فرض واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي ورثته البلدان النامية عن عهود السيطرة الاستعمارية ، تعميق طابع تطورها برأس المال الأجنبي الذي تمكن من ترسيخ سيطرته على عدد كامل من اهم قطاعات اقتصاد هذه البلدان ، بل وتوطيد هذه السيطرة على مجمل السيرورة الاقتصادية في حالات عديدة . وهنا يمكننا القول ، ان المشاكل الحادة التي ورثتها بلدان حركة عدم الانحياز يتعين عليها الاسهام في وضع السياسات العالمية وليس التفرج عليها !

نبيل حيدري

٦٠٠ مليار دولار ديون الدول الفقيرة !

أعلن البنك الدولي مؤخراً أن ديون مائة دولة فقيرة ستبلغ سبعمائة مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٣ ، وهذه الديون سيتوجب دفعها خلال ثلاث سنوات أو أكثر .

ونقلت وكالات الانباء عن مسؤول في البنك «أن هذه الديون قد تصل إلى سبعمائة وخمسين مليار دولار إذا اضيفت لها الديون ذات المدى القصير» .

وذكرت نشرة صدرت عن البنك أن ديون هذه الدول زادت في السنوات الثماني الأولى من السبعينات بمعدل ٢١٪ .

وقالت النشرة «أن هذه الديون تتضمن الفوائد المترتبة على الديون والتي تبلغ نسباً عالية» .

وأضافت «إن ارتفاع نسب الفوائد يعود إلى تحول المنح المقدمة من الدول الصناعية والمؤسسات الدولية مما يجبر هذه الدول على الاستدانة بفوائد عالية» .

●●

وزير الخارجية الامريكي يوضح أن مصالح بلاده هي التي تحدد تدخلاتها في البلدان النامية

أعلن جورج شولتز وزير خارجية أمريكا صراحة أن بلاده تصر على استثمار البلدان الاسيوية والامريكية اللاتينية والافريقية بما يكفل إنشاء هذه البلدان سوقاً لها ، ومصدراً للخدمات الرخيصة ، ولا سيما الاستراتيجية منها .

واعترفت الادارة الامريكية أن أمريكا تستهلك أكثر من نصف حاجاتها من البوكسيت والقصدير والكوبالت من دول العالم الثالث ، وتحصل على أحد عشر نوعاً من المعادن الاستراتيجية من خارج الحدود الامريكية .

وقالت الوثائق الامريكية أن الولايات المتحدة تحصل مقابل كل دولار تستثمره في بلدان العالم الثالث على أربعة دولارات ، بالاضافة إلى اغراق البلدان الفقيرة بالديون الناجمة عن الفرق بين أسعار الصادرات الامريكية وواردتها من دول العالم الثالث مما يجعل هذه الدول ترضخ للقرارات الامريكية .

وكان شولتز قد أكد أمام مجلس الشيوخ أن السياسة الامريكية الحالية تسعى إلى ربط حرية الدول النامية بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة ، واعتراف بأن الجنود الامريكيين تدخلوا منذ الحرب العالمية الثانية أكثر من ١٨٥ مرة في بلدان العالم لدعم الانظمة الموالية للسياسة الامريكية .